

The Effect of Credit Facilities Granted by Jordanian Islamic Banks on the Money Supply: An Analytical Study for the Period from 2011 to 2020

أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الإسلامية الأردنية في عرض النقد: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠م

Ali Al-Aababneh^{1*}, Amer Al-Otoom¹.

¹Yarmouk University, Irbid, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 03 Nov 2021

Accepted 19 Dec 2021

Published 01 Jul 2023

*Corresponding author:

Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Email: alababnehali@gmail.com.

Abstract

This study aimed to explore the concept and types of credit facilities and their relationship to the money supply. It also aimed to explain the concept of Islamic banks and their reality in Jordan, as well as the nature and types of financing formulas used by Jordanian Islamic banks in the facilities they grant and their impact on generating bank money. This was achieved through a presentation of statistical analysis models for the independent study variables, represented by credit facilities, the factors affecting them, and the extent of their impact on the dependent variable represented by the money supply. The study concluded that Islamic banks are part of the banking system, accepting deposits and granting credit facilities while contributing to the process of monetary expansion. However, the impact of these credit facilities granted by Jordanian Islamic banks remains limited, as monetary expansion is linked to various banking legislations that affect the volume of the money supply, such as the required cash reserve ratio and the legal liquidity ratio. Additionally, the commodity nature of these financing formulas used by Islamic banks ties the process of money generation and credit expansion to production, helping to balance the commodity stream and the cash stream, which ultimately limits the process of monetary expansion.

Keywords: Credit Facilities, Islamic Banks, Money Supply.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم وأنواع التسهيلات الائتمانية وعلاقتها بعرض النقد، وبيان مفهوم البنوك الإسلامية وواقعها في الأردن وطبيعة وأنواع الصيغ التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية الأردنية في التسهيلات الممنوحة من قبلها، وأثرها في توليد النقود المصرفية وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بالتسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها ومدى أثرها في المتغير التابع والمتمثل في عرض النقد.

وخلص هذا البحث إلى أن المصارف الإسلامية هي جزء من النظام المصرفي والذي يعمل على قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية و يسهم في عملية التوسع النقدي ولكن تأثير هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك

الإسلامية الأردنية يبقى محدودا حيث أن التوسع النقدي يرتبط بالعديد من التشريعات المصرفية التي من شأنها التأثير في حجم المعروض النقدي مثل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي ونسبة السيولة القانونية بالإضافة إلى الطبيعة السلعية لهذه الصيغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية حيث تجعل عملية اشتقاق النقود والتوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج مما يساعد على التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، البنوك الإسلامية، عرض النقد.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تتمثل التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الإسلامية بأدوات وصيغ التمويل المختلفة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمثل المورد الأكبر في تمويل الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وتعتبر هذه التسهيلات الأداة التي يتم من خلالها التأثير في عرض النقد والتي تبدأ بوديعة أولية ومن ثم تتضاعف عدة مرات من خلال الائتمان المصرفي الذي يولد ائتمان جديد تتضاعف قيمته باستمرار مع عمليات التمويل تبعاً لما يُعرف بمضاعف الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد الوطني. وهو ما يشير إلى أن المصارف لديها القدرة على منح تسهيلات ائتمانية أكثر مما لديها من ودائع وبالتالي تولد نقود جديدة تتمثل بالودائع الناتجة عن الائتمان المصرفي والتي تؤثر بشكل مباشر في عرض النقد، إذ يؤدي الائتمان المصرفي في حالة انكماشه إلى ظاهرة الكساد وفي حالة الإفراط فيه إلى ظاهرة التضخم، واهتمت السلطة النقدية متمثلة بـ (البنك المركزي) بهذا الموضوع وأخذت على عاتقها رسم السياسة النقدية واستخدام الوسائل والأدوات المناسبة التي تقيد من الائتمان المصرفي، بحيث تحدد من عملية توليد النقود التي تقوم بها البنوك.

١,١,١ الدراسات السابقة

دراسة يسري (٢٠١٧) بعنوان "دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمويل إسلامي"، مجلة الجامعة الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تعلق توليد النقود الائتمانية بسلوكيات وسياسات المؤسسات المالية التقليدية التي تعاملت دائماً بالفوائد والتي توسعت مؤخراً في تجارة النقود والديون بهدف تحقيق أقصى مكاسب خاصة لصالح هذه المؤسسات وحيث أثبتت تجربة النظم النقدية الليبرالية عالمياً أن توسع البنوك في مجال توليد النقود الائتمانية كان له أثر خطير في زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي وكان هذا واضح في الأزميتين الماليتين ١٩٢٩م و ٢٠٠٨م وتناقش الدراسة نظرة الإسلام إلى النقود والتي ترى بأنها مختلفة عن النظم النقدية الأخرى فهي وسيلة وليست هدفاً في ذاتها، وحيث أن عدم التعامل بالربا (الفوائد) من المسلمات في الأبحاث الإسلامية إلا أن جواز خلق أو توليد النقود المصرفية في إطار إسلامي ما زال خاضعاً للنقاش، وتحاول الدراسة الإجابة على ما هي حقيقة النقود المصرفية، وهل هناك مخالفة شرعية في توليدها من الودائع أم أن المخالفة تحدث كلما ارتبط توليدها بآلية الفائدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن توسع البنوك في نشاط الإقراض عن طريق توليد النقود الائتمانية والتي تمثل الجزء الأكبر من العرض الكلي للنقود إلى العبث بالاستقرار المالي والاقتصادي وأن التوسع في عمليات التوريق أدى إلى تمكين البنوك من اختراق الحدود المعهودة في مجال توليد النقود والإقراض مما أدى إلى نمو النشاط المالي بشكل هائل غير متناسب إطلاقاً مع نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا ما أثبتته الأزمة المالية الأخيرة، وأن المشكلة في الحقيقة ليست في النقود الائتمانية في ذاتها أو في آلية توليدها من الودائع وإنما في مسألتين أخريين؛ الأولى تخص الدافع من وراء توليد هذه النقود والأثر المترتب عليها، والثاني متعلق بالمكسب الذي يتحقق من وراء إصدارها، وهل هو من حق البنوك كمؤسسات خاصة أم من حق الدولة التي لها وحدها حق إصدار النقود.

دراسة الربابعة وكيوان (٢٠١٨)، بعنوان: توليد النقود في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية)، مجلة الجامعة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم توليد النقود من المنظور المصرفي التقليدي والإسلامي، حيث تم التعرف إلى آلية توليد النقود في كل من المصارف الربوية والإسلامية، ومن ثم استعرض البحث أهم العوامل المؤثرة في توليد النقود، وكان من أهمها حجم الوديعة والاحتياطي القانوني. كما تناولت الدراسة الحكم الشرعي في توليد نقود الودائع وتوضيح آراء الفقهاء من المانعين والمجيزين، وذكر أدلة كل منهم، وترجيح ما توصل إليه المانعون.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن المصارف الإسلامية القائمة على تمويل المضاربة والمشاركة أقل قدرة على توليد النقود من المصارف التقليدية، وأقل ضرراً على الاقتصاد في حال توليدها للنقود؛ لأن تمويلها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي في مقابل توليدها للنقود، مما يؤدي إلى إحداث التوازن بين التيار السلبي والنقدي، على عكس ما تقوم به البنوك.

١,٢, إضافة الدراسة

وتتمثل الإضافة في هذه الدراسة:

١. عرض لمفهوم وأنواع التسهيلات المصرفية لدى البنوك الإسلامية وبيان الطبيعة السلعية لهذه التسهيلات وأثر ذلك في عرض النقد.
٢. بيان دور التسهيلات المصرفية لدى البنوك الإسلامية في التأثير على حجم المعروض النقدي وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة وتأثيره في المتغير التابع والمتمثل في عرض النقد.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

١. ما هو أثر التسهيلات المصرفية لدى البنوك الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي؟
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

٢. ما مفهوم وطبيعة التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية؟
٣. ما أثر التسهيلات المصرفية الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي؟

٣. أهمية الدراسة وأهدافها

٣,١ أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١. دراسة مفهوم التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية والتي تتمثل بأدوات وصيغ التمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ودراسة حجم التأثير لهذه التسهيلات المصرفية على عرض النقد الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية.
٢. تشكل هذه الدراسة أهمية بالغة للباحثين في مجال المصارف الإسلامية بالإضافة إلى العاملين في قطاع المصارف الإسلامية لمحدودية الدراسات التي تتناول موضوع الدراسة، وكونها تدرس العلاقة بين موضوعين حيويين هما حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد، ومن ثم تزويد مكتبة الاقتصاد الإسلامي بدراسة متخصصة في هذا المجال.

٣,٢ أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

١. بيان مفهوم وطبيعة التسهيلات المصرفية وعلاقتها بعرض النقد.
٢. بيان أثر التسهيلات المصرفية الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي.

٤. الطريقة

٤,١ منهج الدراسة

١. المنهج الاستقرائي والتاريخي: حيث سيتم دراسة الموضوع من خلال تتبع مفردات الدراسة ومسائلهما والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة من الكتب والمراجع المتخصصة.
٢. المنهج الوصفي والتحليلي: الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية. وسيتم اللجوء إلى استخدام التحليل الإحصائي لسلسلة البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) للوصول إلى النتائج المرجوة.

٤,٢ فرضيات الدراسة

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الودائع وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المتاحة للتوظيف وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.

٤,٣ خطة البحث

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، حيث تناول المبحث الأول التسهيلات المصرفية (طبيعتها وعلاقتها بعرض النقد)، وفي المبحث الثاني التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية (أنواعها طبيعتها ومؤشرات نموها)، وفي المبحث الثالث منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي (تحليل البيانات واختبار الفرضيات).

المبحث الأول: التسهيلات الائتمانية (طبيعتها وعلاقتها بالعرض النقدي)

تقوم البنوك التجارية بتقديم التسهيلات الائتمانية من خلال نشاطها الائتماني القائم على مبدأ المداينات عن طريق الائتمان النقدي الذي يعتبر أساس نشاطها المصرفي، سواء للغايات الاستهلاكية للأفراد داخل المجتمع، أو لمختلف القطاعات الاقتصادية. وجميع هذه الخدمات المصرفية تندرج تحت مفهوم الائتمان النقدي.

المطلب الأول: التسهيلات الائتمانية (مفهومها وأنواعها)

أولاً: مفهوم التسهيلات الائتمانية "الائتمان المصرفي"

يعرف الائتمان بأنه تسهيلات بصورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى تمنح للأفراد أو شركات الأعمال مقابل اقتضاء البنك لعمولة أو فائدة معينة، ويتم منح هذا التسهيلات بناء على طلب العملاء، سواء حالاً أو بعد وقت معين؛ وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم المختلفة، كالاقتراض لغرض الاستثمار، أو يكون منح الائتمان على شكل تعهد في كفالة البنك عن الزبون لدى الغير (النجار، ١٩٩٧).

ويمثل الائتمان المصرفي القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من أفراد ومؤسسات وبنوك أخرى، ويشكل الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه، ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك في طياته الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض. وهو الذي تمنحه المؤسسات المصرفية، والذي يعتبر أهم أنواع الائتمان في الاقتصاد ارتباطاً بقدرات هذه المؤسسات على منح مثل هذا الائتمان، وبالذات المصارف التجارية، التي تعتمد في منحها له على الموارد المتجمعة لديها من ودائع المتعاملين معها، وما تستطيع توليده من ودائع مشتقة اعتماداً على الودائع الأصلية لديها، والذي يوفر لها أعلى قدرة على منح الائتمان يفوق بعدة أضعاف الودائع الأصلية هذه، وهذا النوع من الائتمان يشكل الأساس الذي يتم الاستناد إليه، وبالارتباط معه في منح أنواع الائتمان الأخرى، حيث إن الائتمان التجاري مثلاً يتم التوسع فيه عندما يتم التوسع في الائتمان المصرفي الذي يتم منحه للتجار (فليح، ٢٠٠٦).

ثانيًا: أنواع التسهيلات الائتمانية

تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من التسهيلات الائتمانية، وذلك حسب طبيعتها كما يلي:

١. تسهيلات ائتمانية مباشرة

وتمثل الائتمان النقدي الذي هو أساس التسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية، والتي هي على إحدى الصور التالية:

– القروض والسلف

تعتبر التسهيلات الائتمانية الاستخدام الرئيسي لأموال البنك، وتعد عملية منح القروض الخدمة الرئيسية والأولى من بين الخدمات التي يقدمها البنك التجاري لعملائه، وفي نفس الوقت تحتل القروض مركز الصدارة من بين استثمارات البنك؛ كونها تمثل المصدر الأول والأكبر لربحيته. فمن الناحية العملية تعد وظيفة إقراض الأموال من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، وهذه الوظيفة كانت وما زالت تحتل المقام الأول والأهم من بين أشكال وأنواع التوظيفات المتعددة في البنوك التجارية. لذلك ازداد الاهتمام بمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بعد أن أصبح لهذه المحفظة أهمية كبيرة (خربوش والعبادي، ٢٠٠٤). وهي عبارة عن مبالغ من الأموال توضع تحت تصرف عملاء البنك لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والطويل، ولمدد معينة يتم الاتفاق عليها، ولغرض معين ومقبول من قبل البنك على أن يتعهد المقترض بأن يسدد المبلغ الذي اقترضه وفوائده إلى البنك دفعة واحدة، أو على دفعات، إما شهرية أو ربع سنوية أو حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين (قرصية وبكري، ١٩٧٩).

– خصم الأوراق التجارية

ويقصد به قيام البنك بخصم كمبيالات تجارية تكون محررة لأمر العميل، وذلك قبل مواعيد استحقاقها، مقابل حصول البنك على فائدة وعمولة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق، وفي تاريخ الاستحقاق يقوم البنك بتحصيل قيمتها من قبل المدين نيابة عن عميله مع احتفاظه بحق الرجوع على الخاصم والمظهرين في حالة عدم قيام المدين بتسديد قيمتها (حشيش، ١٩٩٢).

– قروض الإسكان

وهي تمنح لغاية السكن العائلي، تتجاوز مدتها ٢٠ سنة، يقوم المقترض عادة بدفع دفعة أولية قد تعادل ثلث القرض كضمان لجدية الالتزام، ويأخذ المصرف دخل المقترض بعين الاعتبار، ويتم تسديد القرض وفوائده على دفعات شهرية، ويتم رهن العقار درجة أولى، إضافة إلى كفالات شخصية يطلبها البنك (شيخ عثمان، ٢٠٠٩).

– قروض (الجاري مدين)

وهي قيام المصرف التقليدي بمنح العميل حدًا معينًا، أو سقفًا محددًا للحساب الجاري مدين، أي يحدد له مبلغًا لا يجوز تجاوزه في السحب إلا بموافقة إدارة البنك، ويسمح للعميل بالإيداع في هذا الحساب، وعادة ما يمنح الجاري مدين لتمويل رأس المال العامل، ويمنح لمدة سنة يجدد بعدها بموافقة الطرفين، البنك والعميل، في ضوء أداء الحساب وحجم العمل المعطى للبنك والوضع المالي للعميل (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦).

٢. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

وهذا النوع من التسهيلات الائتمانية لا يمنح للعميل بصورة مباشرة، ولكن يمنح له بطرق أخرى، وإذا عجز العميل عن الوفاء تجاه المستفيد، فإن هذه التسهيلات ستصبح التزامًا على البنك بدلا من أن تكون أصلا، فالبنك في هذه الحالة ملزم بالدفع للمستفيد عوضا عن العميل، ومن الأمثلة على هذا النوع من التسهيلات، الاعتمادات المستندية والكفالات، وتصنف هذه التسهيلات ضمن البنود خارج الميزانية، لأنها تعتبر من ضمن أصول البنك، وفي نفس الوقت من التزاماته (عشيش، ٢٠١٠)، ومن أنواع هذه التسهيلات:

– الاعتمادات المستندية

وهي تعتبر أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر، ويتم فتح الاعتمادات المستندية بناء على طلب عملاء البنك الحاصلين على سقف اعتمادات مستندية من قبل البنك، وهي ثلاثة أنواع: اعتماد مستندي معزز، اعتمادات مستندية بالاطلاع، واعتمادات مستندية مؤجلة الدفع.

– الكفالات البنكية أو خطابات الضمان

وهي عبارة عن تعهد خطي مكتوب يصدر عن البنك بناء على طلب عميله، وذلك بدفع مبلغ محدد يمثل قيمة الكفالة لأمر المستفيد خلال مدة سريانها (عبد الله والطراد، ٢٠٠٦).

المطلب الثاني: علاقة التسهيلات الائتمانية بالعرض النقدي

مفهوم العرض النقدي

يقصد بعرض النقد، أو كما يطلق عليه أحيانا المعروض النقدي، كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وكمية وسائل الدفع هذه، عبارة عن إجمالي النقود، وعلى اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة، ولما كانت النقود السائدة في التداول بوقتنا الحاضر عبارة عن النقود الورقية ونقود الودائع نظرا لتخلي المجتمعات عن التعامل بالنقود السلعية.

وإن مكونات عرض النقد أو كمية، وسائل الدفع تتكون من عنصرين رئيسيين هما:

١. النقد المتداول والعملة المساعدة.

٢. نقود الودائع أو النقود المصرفية (الودائع الجارية) (أبو الفتوح، ٢٠١٥).

وتبرز أهمية النقود وعلاقتها الوثيقة بالمصارف، نظرا لأن عرض النقود في الاقتصاد تولده المصارف، حيث إن البنك المركزي يتولى مهمة إصدار النقود القانونية التي تمثلها العملة في التداول، والمصارف التجارية هي التي تقوم بمهمة توليد نقود الودائع (الودائع الجارية المشتقة)، من خلال توليد الائتمان (فليج، ٢٠٠٦).

ومن تعريف البنوك التجارية يتبين أن أساس النشاط المصرفي لديها يقوم بعملية اشتقاق النقود وخلق الودائع حيث تعرف البنوك التجارية بأنها بنك الودائع والمؤسسة التي تتعامل في الدين أو الائتمان فبنك الودائع يحصل على ديون الغير ويعطي مقابله وعودا بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير، فهذه البنوك تعمل في سوق النقد وتلعب دورا هاما في التأثير على العرض الكلي للنقود فهي لا تقبل ودائع للأفراد فقط ولكن تقوم بمنح الائتمان ومضاعفة حجمه وزيادة الودائع المشتقة (الكفراوي، ٢٠٠١).

وتعمل البنوك التجارية على توليد النقود من خلال ما يعرف بعملية خلق النقود، حيث إن البنوك في سعيها للإقراض تقدم القروض من ودائع غير موجودة بالفعل، وتقوم البنوك بخلقها بنفسها، واستطاعت البنوك أن تزيد مواردها لمقابلة الزيادة في القروض التي تقوم بمنحها، ويطلق على تلك الوظيفة خلق النقود، أو خلق الودائع، أو خلق نقود الودائع، باعتبار أن البنوك التجارية أضافت نقودًا إلى وسائل الدفع القائمة (محارب، ب.د. ت).

وبذلك تستطيع أن تخلق ودائع إضافية ليس لها كيان مادي ملموس. وهذا يعني أنها تمنح قروضا تفوق حجم الودائع لديها، وبالتالي، تزيد من العرض النقدي.

والمثال التالي يوضح عملية توليد الائتمان، أي ما ينطبق عليه خلق الائتمان أو خلق الودائع، وبافتراض ما يلي:

عدم وجود أي قدر من التسرب النقدي، أي افتراض أن القروض التي تمنحها البنوك التجارية إلى المتعاملين معها تتم إعادة إيداعها كاملة إلى هذه البنوك من خلال الودائع المشتقة، أي التي تولدت أي اشتقت من القروض التي منحتها البنوك التجارية استنادا إلى نظام الاحتياطات الجزئية مقابل الودائع لديها.

١. أن البنوك تحتفظ باحتياطات جزئية (قانونية) نسبتها ٢٠% من الودائع الأصلية لديها.

٢. أن البنوك لا تحتفظ بأية احتياطات فائضة تزيد على الاحتياطات القانونية.

٣. وجود وديعة أصلية مقدارها (١٠٠٠) دينار.
٤. وجود قدر كاف من الطلب على الائتمان المصرفي، أي أن قدرة المصارف على توليد الائتمان يتم استخدامها بالكامل من خلال الطلب على الائتمان الذي توفره هذه القدرة الائتمانية.
٥. أن عملية توليد الائتمان في هذا المثال يمكن افتراض أنها تتم من خلال عدة بنوك تجارية، أو من خلال بنك واحد بعدة فروع له.

واستناداً إلى المعطيات والافتراضات الواردة في المثال فإن:

التوسع في الائتمان (الزيادة في الودائع) = الوديعة الأصلية / نسبة الاحتياطي القانوني.

الودائع المشتقة = الوديعة الأصلية - قيمة الاحتياطي / نسبة الاحتياطي القانوني.

مضاعف الائتمان = ١ / نسبة الاحتياطي القانوني.

التوسع في الائتمان = الوديعة الأصلية x مضاعف الائتمان

وبتطبيق الصيغ المذكورة من خلال استخدام المعطيات الواردة في المثال، يتم التوصل إلى ما يلي:

التوسع في الائتمان (الزيادة في الودائع) = ٠,٢٠ / ١٠٠٠ =

= ٥٠٠٠ دينار

أن الودائع المشتقة = ١٠٠٠ - ٢٠٠ / ٠,٢٠ =

= ٤٠٠٠ دينار

أن مضاعف الائتمان = ١ / ٠,٢٠ =

= ٥

أن التوسع في الائتمان الذي هو الزيادة في الودائع:

أي الوديعة الأصلية + الودائع المشتقة عنها = (الوديعة الأصلية x مضاعف الائتمان)

= ١٠٠٠ x ٥

= ٥٠٠٠ دينار.

المبحث الثاني: التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الإسلامية الأردنية

المطلب الأول: المصارف الإسلامية "مدخل عام"

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. (الموسوي، ٢٠١١).

وعرفها العطيات بأنها: "مؤسسات مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً." (العطيات، ٢٠٠٧).

ومن وجهة نظر الباحث فإن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مصرفية منظمة تقوم بكافة الأعمال التمويلية والاستثمارية والخدمات المصرفية المختلفة ضمن الضوابط الشرعية التي تحكم عملها ويقوم نشاطها الرئيسي وفقاً لصيغ متعددة سواء في مجال الحصول على الأموال أو استخداماتها كالمضاربة والمشاركة وغيرها بعيداً عن مبدأ المدائناً الذي يقوم على أساس الفائدة الربوية.

ثانيًا: واقع المصارف الإسلامية في الأردن ونشأتها

تأسس "البنك الإسلامي الأردني" بصفته أول مصرف إسلامي في الأردن عام (١٩٧٨م) بموجب قانون خاص مؤقت رقم (١٣) لسنة (١٩٧٨م)، وصدر فيه قانون خاص مؤقت، وفي سنة (١٩٨٥م) صدر فيه قانون دائم (الطيار، ١٩٨٨)، وقد سجل البنك بوصفه شركة مساهمة برأس مال قدره أربعة ملايين دينار أردني، وبلغ رأس المال في نهاية عام ٢٠٢٠ مئتي مليون دينار (البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٢٠).

ثم تأسس البنك العربي الإسلامي عام ١٩٩٧م، وقد تأسس بوصفه شركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة ١٩٨٩م، وبلغ رأس المال في نهاية عام ٢٠٢٠م حسب المركز المالي الموحد ١٠٠ مليون دينار (<http://www.iibank.com.jo>). (٣/١١/٢٠٢١).

وبعد ذلك تأسس بنك الأردن دبي الإسلامي الذي يعتبر خلقًا قانونيًا وواقعيًا لبنك الإنماء الصناعي، والذي تأسس بموجب قانون خاص (قانون بنك الإنماء الصناعي) خلال عام ١٩٦٥م، ويحل محله حلاً قانونيًا وواقعيًا، حيث صدر بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨م، والذي تم بموجبه إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢م، وتم تحويل وتسجيل البنك بوصفه بنكاً إسلامياً باسم "بنك الأردن دبي الإسلامي" (بنك صفوة الإسلامي، ٢٠١٨). وقررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٧ أيار ٢٠١٧ تغيير اسم البنك من بنك الأردن دبي الإسلامي إلى "بنك صفوة الإسلامي" (بنك صفوة الإسلامي، ٢٠١٩). ويبلغ رأسمال البنك المصرح به والمدفوع ١٠٠ مليون دينار.

وفي عام ٢٠١١م تم افتتاح فرع لبنك دولي خارجي والذي يمثل رابع مصرف إسلامي في الأردن (مصرف إسلامي غير أردني) وهو مصرف الراجحي، ويعد مصرف الراجحي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، والذي بدأ نشاطه منذ عام ١٩٥٧م (<http://www.alrajhibank.com.jo>). (٣/١١/٢٠٢١).

المطلب الثاني: أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لدى المصارف الإسلامية

يعد التمويل أساس العمل المصرفي الإسلامي، ويتم ذلك من خلال بعض الصيغ التمويلية التي توظف فيها المصارف الإسلامية مصادر الأموال لديها ضمن الضوابط الشرعية الإسلامية، وتنقسم إلى ما يلي:

أولاً: التسهيلات الائتمانية المباشرة، وهي

– تمويل المرابحة

وهي عملية البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة هامش ربح، أو هي عملية بيع برأس المال وبيع معلوم، وتعد هذه الصيغة المصرفية واحدة من أبرز الصيغ في التمويل والأكثر تطبيقاً في الأسواق المصرفية الإسلامية، حيث يقوم المصرف من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من بضاعة للعميل، حيث أن هذه الصيغة تتضمن الوعد بالشراء وبيع بالمرابحة، حيث يقوم العميل بتقديم طلب للمصرف لشراء بضاعة معينة، ويقوم المصرف بشرائها ثم يقوم ببيعها للعميل مع زيادة في مقدار ربح يتم الاتفاق عليه ويتم السداد على شكل أقساط دورية (البلتاجي، ٢٠١٥).

و يرى الباحث أنها من أهم صيغ التمويل التي تقوم المصارف الإسلامية باستخدامها لتوظيف أموالها، وهي تضم المرابحات الإسلامية المحلية، والمرابحات الإسلامية الدولية، ويستخدم هذا النوع من التمويل في المصارف الإسلامية لتلبية حاجات الأفراد من السلع المختلفة، كما ويتيح تسهيلات كبيرة للعملاء من التجار وأصحاب المهن المختلفة؛ بحيث يوفر احتياجاتهم من الأصول الرأسمالية (المعدات والآلات) واحتياجات التجار من البضائع المختلفة، سواء أكان ذلك محلياً أم خارجياً عن طريق تمويل المرابحة للأمر بالشراء بواسطة الاعتمادات المستندية (اعتمادات المرابحة).

– تمويل المشاركة

هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف الإسلامي جزءاً من التمويل لعميله، ويقوم العميل بالمشاركة في الجزء المتبقي من التمويل اللازم لأي مشروع؛ على أن يشترك في العائد المتوقع ربحاً أو خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين (إرشيد، ٢٠٠٧).

وتعد المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي ثلاث طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية. يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعاملين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالمصارف التقليدية، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة وحسبما يرزق الله به فعلاً، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيعه متفق عليها بين المصرف والمتعامل، وهذه الأسس مستمدة من قواعد شركة العنان. ويعد التمويل عن طريق المشاركة مشروعاً، فقد قرر مؤتمر المصرف الإسلامي بدي إن المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا كان تشاطها حلالاً وما يرزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهما، وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة إذ الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائمة بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على أن يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء حسب حصته في رأس المال (طبايبي، ٢٠١٦).

ويتم تطبيق هذه الصيغة من صيغ التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية بطريقتين:

١. تمويل المشاركة بصفته الدائمة

وهو تقديم المصرف الإسلامي والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد، أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملّكاً حصته في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال (سليمان، ١٩٩٦).

٢. تمويل المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك

تعرف بأنها نوع شركة يعطي المصرف فيها الحق للشريك في الحلول محله في ملكية عقار مثلاً، مع الاتفاق بينهما على أن يسدد العميل إلى المصرف عدداً محدداً من الأقساط الدورية، ويتنازل المصرف مقابلها عن حصته من ملكيته للعميل الذي يصبح في النهاية مالاً للعقار كله، كل ذلك حسب ما تقتضيه شروط هذه الشركة التي اتفق عليها (ارشيد، ٢٠٠٧).

وابتكرت المصارف الإسلامية ما يعرف بالمشاركة المتناقصة انطلاقاً من سعيها لمساعدة الحرفيين والمهنيين والمزارعين في امتلاك أدوات ومكينات وورش حدادة ونجارة، والسواقين في امتلاك سيارات الأجرة وغيرهم، فالمصرف يقدم حصته من رأس مال المشروع، ثم يؤول المشروع إلى العميل، بعد قيامه بتسديد المصرف لحصته من صافي ربحه (حمود، ١٩٧٦: ٤٧٢). وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بأنها: "المشاركة التي يعطي فيها المصرف الحق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجياً بحيث تتناقص حصة المصرف وتزيد حصة الشريك الآخر إلى أن يتفرد بملكية جميع رأس المال (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم ٤).

– تمويل المضاربة

وتعرف المضاربة بأنها شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٢٢). وتعتبر المضاربة إحدى الصيغ التمويلية التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بها في عملية توظيف الأموال لديها، وتعد نوعاً من أنواع التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية؛ حيث يكون تقديم المال حالاً لطرف آخر يكون من قبله العمل.

– التمويل عن طريق الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك: (البنك الإسلامي الأردني، ٢٠٢٠)

تعرف الإجارة بأنها بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين أو عين (الخياط والعيادي، ٢٠٠٤) وحيث تمارس المصارف الإسلامية.

١. الإجارة التشغيلية

وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة، حيث تبقى ملكية الأصل للمؤجر، وحق الاستخدام والحيازة تكون للمستأجر.

٢. الإجارة المنتهية بالتمليك

وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة، وتسمى إجارة منتهية بخيار الشراء، وتقوم على تمويل العميل الأصل بالإيجار بناء على قيمة إيجارية متفق عليها، ويميز هذا التأجير عن التأجير التشغيلي أن المصرف يسمح للمستأجر

بشراء الأصل في نهاية العقد بسعر متفق عليه مسبقاً معه، وتؤول ملكية هذا الأصل للعميل إذا قام بدفع جميع الأقساط الإيجارية بمواعيد استحقاقها بحسب ما هو متفق عليه من قيمة إيجارية بين العميل والمصرف، إما هبة أو بيعاً رمزياً.

– التمويل بصيغة بيع السلم والسلم الموازي

يعتبر بيع السلم من صيغ التمويل التي يمكن استخدامها لتوظيف الموارد المالية لدى المصارف الإسلامية. ويعرف بيع السلم بأنه: "بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل (الغريب، ١٩٩٦)، وهو بيع الآجل بالعاجل (السيواسي، ١٩٩٥: ٢/ ٣١٢)، ويمتاز عقد السلم بأنه يوفر التمويل للمنتجين والذين يكونون بالعادة بحاجة للسيولة (عبدالله وسعيفان، ٢٠٠٨)، كما تقوم المصارف الإسلامية باستخدام صيغة السلم الموازي، ويعرف بيع السلم الموازي بأنه: "هو العقد الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث، وبصيغة بيع السلم كذلك، وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة" (خلف، ٢٠٠٦). ويرى الباحث بأن عقد السلم هو عقد بين طرفين يقدم إحداهم الثمن المعجل والآخر يتعهد بتقديم السلعة الموصوفة في ذمته خلال فترة زمنية معينة.

– التمويل بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي

الاستصناع: هو عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص (عاشور، ٢٠٠٣). وهو في اصطلاح الفقهاء: طلب العمل من الصانع في شيء مخصوص على وجه مخصوص، أو هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة؛ أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع، وتكون العين أو مادة الصنعة والعمل من الصانع (مجلة الأحكام العدلية، المادة ١٢٤). ومجال الاستصناع مفتوح بالنسبة للمصارف الإسلامية، ومن الممكن أن تأخذ صيغة تمويل مركبة (الاستصناع الموازي) مثل صورة بيع مرابحة استصناع. ويقوم المصرف بهذه الطريقة بتوقيع عقدين يكون العقد الأول عقد مرابحة مع المتعامل طالب الآلة، والعقد الثاني عقد استصناع مع الصانع الذي سيصنع الآلة، كما يمكن للمصرف الإسلامي تطبيق الاستصناع مع عقود أخرى كالمشاركة والمضاربة.

– القروض الحسنة

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وتقدم القروض الحسنة من أموال المصرف الذاتية، بالإضافة إلى مصادر خارجية من قبل العملاء من خلال حسابات خاصة تسمى بحساب القرض الحسن، والتي تمكن الأفراد والمؤسسات من فتح هذه الحسابات لتتجمع في أموال صندوق القرض الحسن الموحدة للراغبين في إفراضها عن طريق البنك بوصفها قروضا حسنة (البنك الإسلامي الأردني، ٢٠١١).

ثانياً: التسهيلات الائتمانية غير مباشرة

وتعتبر هذه التسهيلات التزاماً غير مباشر وتظهر ضمن حسابات المصرف النظامية (خارج الميزانية)، وتتحول إلى التزام فعلي إذا تخلف العميل عن الوفاء بالالتزامات التي أصدرت من أجلها وقام المصرف بدفعها، وتنتقل إلى بنود الموجودات داخل الميزانية، ومن هذه التسهيلات ما يلي:

١. الاعتمادات المستندية

وهو عبارة عن تعهد خطي يحتوي على شروط معينة صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل (المبلغ) في بلد المصدّر (المستفيد) يتعهد بموجبه بناءً على طلب المستورد (طالب فتح الاعتماد) بأن يدفع إلى أو لأمر المصدّر (المستفيد) أو يقبل سحبوات (كمبيالات) مسحوبة من المستفيد، أو يفوض بنكاً آخر ليقوم بالدفع نيابة عنه مقابل مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد (عبد الله وسعيفان، ٢٠٠٨).

ويستخدم هذا النوع من التسهيلات لتسهيل حركة التجارة الخارجية بطريقتين هما:

– اعتمادات ذاتية

وهي اعتمادات مستندية ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، وفيه يكون دور البنك الإسلامي في هذه الحالة هو دور الوكيل بأجر (شبير، ١٩٩٨).

– اعتمادات المراجعة أو المضاربة

وهي الاعتمادات التي يتم تمويلها من قبل المصارف الإسلامية تمويلًا كاملاً أو جزئياً. فإذا كان التمويل كلياً من المصرف الإسلامي كانت تلك المعاملة مضاربة، ويسمى اعتماداً (مغطى بالكامل)، ويكون الربح بحسب الاتفاق والخسارة على رب المال (المصرف الإسلامي)، ويمكن أن تمويل هذه المستندات على أساس المراجعة، أما إذا كان التمويل جزئياً فيكون على أساس المراجعة في الغالب ويسمى اعتماداً (غير مغطى بالكامل) (شبيب، ١٩٩٨).

٢. الكفالات المصرفية وخطابات الضمان

هي تعهدات كتابية بمقتضاها يكفل المصرف عميله في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث لا على سبيل الوكالة، بمناسبة التزام يعترف العميل المكفول الدخول فيه (السبهاني، ٢٠١٢).

ثانياً: تأثير الطبيعة السلعية للتمويلات المصرفية الإسلامية في توليد النقود والعرض النقدي.

الصيغة الأولى: صيغة المضاربة

إمكانية خلق النقود باستخدام صيغة المضاربة: تعتبر المضاربة نوعاً من أنواع التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية؛ بحيث يكون تقديم المال حالاً لطرف آخر يكون من قبله العمل. ومن التغيرات التي أدخلتها المصارف الإسلامية على شكل المضاربة المعروف أنها أصبحت تتضمن ثلاثة أطراف هم: أصحاب المال، والمصرف، والمستثمرون، وتجمع هذه الأطراف علاقة مشاركة لا علاقة دائنية ومديونية، كما تغيرت طبيعة الأطراف، حيث انتقلت من الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص المعنويين، لا سيما المضارب (العامل)، والذي يمثل إما المصرف، وإما الشركات التي تتطلب التمويل من المصرف (المالقي، ٢٠٠٠).

ونجد أن غالبية الموارد المالية الموجهة لتمويل العمليات الاستثمارية عن طريق هذا النظام يمكن اعتبارها في حكم التسرب النقدي، فموارد المصرف الإسلامي توجه مباشرة إلى الاتفاق العيني والسلعي اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والعمليات الإنتاجية، على عكس النظام التقليدي القائم فقط على عمليتي الإيداع والإقراض بشكل متكرر، فالأموال في النظام المصرفي الإسلامي تبقى في صورة وديعة أولية، ولا يمكن استخدامها وتحويلها إلى وديعة مشتقة، فهي تنفق مباشرة من خلال عملية الشراء والبيع، فعملية اشتقاق النقود في المصارف الإسلامية عملية محدودة جداً تأتي على صورة جزء يسير من الأموال التي تصرف نقداً للمستثمر لاستخدامها في بعض أوجه الإنفاق على العملية الاستثمارية، وهذا الجزء يمكن أن يستخدم بصورة محدودة وعن طريق إيداعه ثانية في أحد المصارف الأخرى، أو في نفس المصرف لفترة محدودة (أبوزيد، ٢٠٠٠).

الصيغة الثانية: عقد الاستصناع والاستصناع الموازي

هو أن يدخل المصرف باتفاق مع عميله الذي يطلب منه عيناً ما تنطبق عليها شروط الاستصناع؛ فيكون المصرف صانعاً بائعاً والعميل مستصنعاً ومشترياً ثم يلتفت المصرف إلى صانع حقيقي حرفته الصناعة أو الإنشاء فيدخل معه في اتفاق منفصل يكون المصرف فيه مستصنعاً ومشترياً والحرفي أو المقاول صانعاً بائعاً لعين تنطبق عليها الصفات التي طلبها العميل ذاتها (السبهاني، ٢٠١٢).

فالبنك الإسلامي عندما يقوم بتوظيف أمواله، وموارده المالية باستخدام صيغة الاستصناع في العديد من المجالات والأنشطة التي يحتاجها الأفراد والشركات، مثل أعمال المقاولات، والتشطيبات للعقارات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها الكثير، فهو بذلك يسهم في عمليات إنتاج حقيقية تعود على المجتمع بفوائد كثيرة، على عكس البنوك الربوية التي لا تقوم بأكثر من تقديم الأموال مقابل الحصول على أموال مضاعفة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأموال ستحقق منفعة لاقتصاد المجتمع أم لا (الربابعة، ٢٠١٨).

الصيغة الثالثة: عقد السلم

تطبيقات عقد السلم في المصارف الإسلامية وإمكانيتها على خلق النقود

تقوم المصارف الإسلامية باستخدام صيغة السلم الموازي، ويعرف بيع السلم الموازي بأنه: "هو العقد الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث، وبصيغة بيع السلم كذلك، وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة.

والبنك الإسلامي عندما يقوم باستخدام موارده المالية من خلال صيغة السلم، فهو بذلك يشارك في زيادة الإنتاج السلعي من خلال توظيف ودائعه في عمليات إنتاج حقيقية، فيصبح لدينا توازن بين التيار السلبي والتيار النقدي؛ مما يحد من حدوث التضخم، ويقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية، على عكس البنوك الربوية التي تعتمد بشكل كبير على القروض في توظيف مواردها، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في التيار النقدي دون السلعي، وحدثت ظاهرة التضخم بلا شك (شاهين، ٢٠٠٧).

الصيغة الرابعة: المراجعة للأمر بالشراء

تطبيقات عقد المراجعة في المصارف الإسلامية وإمكانيتها على خلق النقود

تعد صيغة المراجعة من أهم صيغ التمويل التي تقوم المصارف الإسلامية باستخدامها لتوظيف أموالها، وهي تضم المراجعات الإسلامية المحلية، والمراجعات الإسلامية الدولية، وذلك من خلال عملية المراجعة للأمر بالشراء.

إن عمليات التمويل التي تتم عبر الأساليب البيعية، كالمراجعة التي يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه تعود كاملة للمصرف مع العوائد المرتبطة بها بصرف النظر عن النتائج المترتبة على هذا التمويل؛ مما يعني عدم تأثير الأصول النقدية التي قام المصرف بتمويلها للغير نتيجة الإخفاق أو عدمه، وهو ما يمكن أن يتعرض له هذا التمويل، ويرى أن استخدام أساليب التمويل سيمكن من استغلال كافة الأموال المتاحة لأغراض الاستثمار؛ مما يدعم فاعلية مقومات التوسع النقدي في النظام المصرفي الإسلامي لتوليد النقود المصرفية (شاهين، ٢٠٠٧).

وبحسب الطبيعة السلعية لهذه الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية في عمليات الائتمان المصرفي يتضح مدى تأثيرها في عمليات التوسع النقدي كما يلي (عيسى، ١٩٩٠):

أولاً: كون النظام الإسلامي يقوم على المشاركة وليس على القروض، يجعل عملية التوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج، ذلك أن النقود المصرفية لن تظهر في شكل قروض تحمل فائدة ولكنها "ستظهر غالباً في شكل سلف مصرفية تشتت حصة في الأرباح الفعلية للمشروع. ولا يتم التمويل إلا عندما تكون هناك قناعة فعلية لدى كل من المصرف والمنظم" بأن هناك توقعات حقيقية لخلق ثروة إضافية، فتخلق نقود جديدة فقط عندما يكون ثمة احتمال قوي في زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات.

ثانياً: إن قدرة المصارف الإسلامية في استحداث النقود المصرفية، شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية الربوية، ليست مطلقة، ولكنها محكومة بمقدار الاحتياطي الذي يقدره المصرف المركزي، ويلزم المصارف بالالتزام به، إضافة إلى الاحتياطات الزائدة التي تحتفظ بها المصارف لتأمين موقوفها.

إذاً أضيفت إلى هذه الأسباب القيود الشرعية للاستثمار، من تحريم للربا وتحريم استخدام التمويل في احتكار السلع أو في المضاربات، وتوجيه التمويل لإنتاج ما يفيد المجتمع لاتضح لنا محدودية الأضرار التي قد تنجم من النقود المصرفية خلافاً لما هو الحال في النظام المصرفي الرأسمالي.

المبحث الثالث: المنهجية ونتائج التحليل الإحصائي

تمهيد

يتطرق هذا المبحث إلى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يتناول وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة وتعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة، وعينتها.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية، وتم في هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المالية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

وبالنسبة لمصادر البيانات فسيتم الاعتماد على المصادر الثانوية، والمتمثلة بالكتب والمقالات والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ وذلك

لمعالجة الجانب النظري للدراسة. كما سيعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة (السلاسل الزمنية) خلال فترة تمتد عشرة أعوام.

ومن جانب آخر سيتم اللجوء إلى استخدام التحليل الإحصائي لسلسلة البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإيجاد العلاقة بين مجموعتين من المتغيرات (مجموعة من المتغيرات المستقلة)، و (مجموعة من المتغيرات التابعة)، والغاية من ذلك هي التوصل إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالتسهيلات المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، والمتغيرات التابعة والمتمثلة بعرض النقد.

٤,٤ مجتمع وعينة الدراسة

اشتملت الدراسة على البحث في أدوات التسهيلات المصرفية لدى المصارف الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية لسلسلة الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠).

ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف الإسلامية الأردنية دون العاملة في الأردن. أما عينة الدراسة فتتمثلت في المصارف الإسلامية الأردنية وهي: (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي).

٤,٥ متغيرات الدراسة

١. المتغيرات التابعة، وتشمل: العرض النقدي.
٢. المتغيرات المستقلة، وتشمل: التسهيلات المصرفية، الاحتياطيات، الودائع، الأموال المتاحة للتوظيف.

٤,٦ نموذج الدراسة

النموذج الرياضي (معادلة الانحدار)

سيتم خلال هذه الدراسة استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) لقياس أثر المتغيرات المستقلة (حجم التسهيلات المصرفية، الاحتياطيات، الودائع، الأموال المتاحة للتوظيف)، على عرض النقد لدى البنوك الإسلامية في الأردن للفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢٠) وذلك باستخدام برنامج (Eviews) وتم تقدير النموذج كالآتي:

$$MS = a + b_1BF + b_2CR + b_3D + b_4ED + e$$

حيث:

a: الحد الثابت.

MS: عرض النقد (Money Supply).

b₁, b₂, b₃, b₄: معاملات الانحدار المراد تقديرها.

BF: التسهيلات المصرفية (Banking Facilities).

CR: الاحتياطيات النقدية (Cash Reserve).

D: الودائع (Deposits).

ED: الأموال المتاحة للتوظيف "الودائع + حقوق الملكية" (Equity + Deposits).

e: حد الخطأ.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي "نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات"

المتغيرات المستقلة والتابعة

يوضح الجدول (١) المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

جدول (١): المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة

الرقم	المتغير
١	المتغيرات المستقلة
٢	التسهيلات المصرفية
٣	الاحتياطات النقدية
٤	الودائع
٥	الأموال المتاحة للتوظيف
٦	المتغيرات التابعة
٧	عرض النقد

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض هذا الجزء من التحليل الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالمتغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠).

التحليل الوصفي للمتغير التابع: عرض النقد

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير عرض النقد خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠)، الجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢): التحليل الوصفي لمتغير عرض النقد خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

المتوسط الحسابي	السنة
٢٤١١٨٩٠٠٠٠٠	٢٠١١
٢٤٩٤٥١٠٠٠٠٠	٢٠١٢
٢٧٣٦٣٤٠٠٠٠٠	٢٠١٣
٢٩٢٤٠٤٠٠٠٠٠	٢٠١٤
٣١٦٠٥٥٠٠٠٠٠	٢٠١٥
٣٢٨٧٦٢٠٠٠٠٠	٢٠١٦
٣٢٩٥٧٦٠٠٠٠٠	٢٠١٧
٣٣٣٥٩٣٠٠٠٠٠	٢٠١٨
٣٤٩٦٩٧٠٠٠٠٠	٢٠١٩
٣٧٠١١٩٠٠٠٠٠	٢٠٢٠
٣٠٨٤٤٨٠٠٠٠٠,٠٠	المتوسط الحسابي الكلي
٤١٧١٠٠٥٦١٩٨,١٩	الانحراف المعياري

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

التحليل الوصفي لمتغير حجم التسهيلات المصرفية

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير حجم التسهيلات المصرفية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣): التحليل الوصفي لمتغير حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الإسلامية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)

المتوسط الحسابي	السنة
٢٥٦٣٧٠٨٦٥٩,٠٠	٢٠١١
٣١٧٧٩٧٣٨٥٢,٠٠	٢٠١٢
٣٤٨٦٨٥٨١٩٨,٠٠	٢٠١٣
٣٦٧٤٥٢٧٩٢٥,٠٠	٢٠١٤
٤١٨٢٦٣١٧٨٣,٠٠	٢٠١٥

٤٣٧٤٨.٨٤٧٤,٠٠	٢٠١٦
٤٦٣٤٤٦٤٣٥٣,٠٠	٢٠١٧
٤٩٠٢٨٤٢٠٥٥,٠٠	٢٠١٨
٥٣٧٤٣٢٥٠.٦٧,٠٠	٢٠١٩
٦٠٦٩٦٧٤٩٢٦,٠٠	٢٠٢٠
٤٢٤٤١٨١٥٢٩,٢٠	المتوسط الحسابي الكلي
١٠٥٨٠.٦٣٦٦٢,٩٥	الانحراف المعياري

التحليل الوصفي لمتغير الاحتياطات

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير الاحتياطات خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤): التحليل الوصفي لمتغير الاحتياطات في المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠)

المتوسط الحسابي	السنة
٩٠٥٩٢١٨١	٢٠١١
٨٩٦١٩٥٥١	٢٠١٢
١٠٥٤٤٠٩٤٨	٢٠١٣
١٠٦٢٢٠٠٦٨	٢٠١٤
١٢٢٣٧٣٢٢٧	٢٠١٥
١٤١٨٥٩١٣٦	٢٠١٦
١٦٣٨٤٨٠٢٩	٢٠١٧
١٨٢٧٧٨٨٦٤	٢٠١٨
٢١٦٦٥٨٦٧٠	٢٠١٩
٢٤٨٧١٩٣٥٢	٢٠٢٠
١٤٦٨١١٠٠٣	المتوسط الحسابي الكلي
٥٥٠.٣٥٥٤٩	الانحراف المعياري

التحليل الوصفي لمتغير الودائع

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير الودائع خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥): التحليل الوصفي لمتغير الودائع في المصارف الإسلامية

المتوسط الحسابي	السنة
٣٧٠.٦٦٦١٦١٣,٠٠	٢٠١١
٤٠٣٨٥١٢٨٥٨,٠٠	٢٠١٢
٤٣٦٣٥٥٨٠٠٢,٠٠	٢٠١٣
٤٧٣٢٩٢٢٢١٩,٠٠	٢٠١٤
٥٣٢٢٤٢٠٥٠٤,٠٠	٢٠١٥
٥٩٣٧٧٣٨٩٦٣,٠٠	٢٠١٦
٦٠٨١٠٢٢١٠٣,٠٠	٢٠١٧
٦٤٥٩٣٤٨٨٦٧,٠٠	٢٠١٨
٧١٣٢٩٨١٠٠١,٠٠	٢٠١٩
٧٩٦٨١٩٣٥١٧,٠٠	٢٠٢٠
٥٥٧٤٣٣٥٩٦٤,٧٠	المتوسط الحسابي الكلي
١٣٩١٠٩٦٧١٤,١٨	الانحراف المعياري

التحليل الوصفي لمتغير حجم الأموال المتاحة للتوظيف.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير حجم الأموال المتاحة للتوظيف خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠) للمصارف الإسلامية، الجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦): التحليل الوصفي لمتغير حجم الأموال المتاحة للتوظيف في المصارف الإسلامية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠)

المتوسط الحسابي	السنة
٤,١١٨,٧٣٠,٠٠٨,٠٠	٢٠١١
٤,٤٩٤,٩٨٩,١٣٩,٠٠	٢٠١٢
٤,٩٦٣,٤٠٧,٣٦٢,٠٠	٢٠١٣
٥,٤٧٨,١٣٨,٨٩٧,٠٠	٢٠١٤
٦,١١٥,٢٠٦,٦٢٥,٠٠	٢٠١٥
٦,٦٩٦,٥٠٦,٠٩٦,٠٠	٢٠١٦
٦,١٩٧,١٥٢,٢٠٣,٠٠	٢٠١٧
٧,١١٣,٤٥٨,٧١٧,٠٠	٢٠١٨
٧,٩١٣,٢٣٣,١٥٦,٠٠	٢٠١٩
٨,٨٤١,٨١١,١١٥,٠٠	٢٠٢٠
٦١٩٣٢٦٣٣٣١,٨٠	المتوسط الحسابي الكلي
١٥٠١٥١٧٥٥٦,٩٦	الانحراف المعياري

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الإسلامية على عرض النقد، والجدول (٧) يوضح ذلك.

جدول (٧): نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الإسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
حجم التسهيلات المصرفية	١٢,٢٥٧	٠,٩٧٤	٠,٩٤٩	٠,٩٤٣	١٥٠,٢٢٢	٠,٠٠٠

*المتغير التابع: عرض النقد

تشير نتائج الجدول (٧) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0,949$)، وهذا يعني أن حجم التسهيلات المصرفية في المصارف الإسلامية قد فسّر ما مقداره (٩٤,٩٪) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (١٥٠,٢٢٢) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0,000$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (١٢,٢٥٧)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0,000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الأولى والتي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين حجم التسهيلات المصرفية وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية".

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الاحتياطات وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطات في المصارف الإسلامية على عرض النقد، والجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول (٨): نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطي في المصارف الإسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
الاحتياطيات	٦,٣٥٢	٠,٩١٤	٠,٨٣٥	٠,٨١٤	٤٠,٣٤٦	٠,٠٠٠

*المتغير التابع: عرض النقد

تشير نتائج الجدول (٨) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = ٠,٨٣٥$)، وهذا يعني أن الاحتياطيات في المصارف الإسلامية قد فسّر ما مقداره (٨٣,٥٪) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (٤٠,٣٤٦) عند مستوى ثقة (Sig = ٠,٠٠٠) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq ٠,٠٥$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (٦,٣٥٢)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الثانية والتي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية".

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) بين الودائع وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الودائع في المصارف الإسلامية على عرض النقد، والجدول (٩) يوضح ذلك.

جدول (٩): نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الودائع في المصارف الإسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
الودائع	١٢,٠٠٧	٠,٩٧٣	٠,٩٤٧	٠,٩٤١	١٤٤,١٧٤	٠,٠٠٠

*المتغير التابع: عرض النقد

تشير نتائج الجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = ٠,٩٤٧$)، وهذا يعني أن الودائع في المصارف الإسلامية قد فسّر ما مقداره (٩٤,٧٪) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (١٤٤,١٧٤) عند مستوى ثقة (Sig = ٠,٠٠٠) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq ٠,٠٥$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (١٢,٠٠٧)، وبمستوى دلالة (Sig=٠,٠٠٠)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) بين الودائع وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية".

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) بين حجم الأموال المتاحة للتوظيف وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم الأموال المتاحة للتوظيف في المصارف الإسلامية على عرض النقد، والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

جدول (١٠): نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر حجم الأموال المتاحة للتوظيف في المصارف الإسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
حجم الأموال المتاحة للتوظيف	١١,٠٩١	٠,٩٦٩	٠,٩٣٩	٠,٩٣١	١٢٣,٠١٦	٠,٠٠٠

*المتغير التابع: عرض النقد

تشير نتائج الجدول (١٠) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0,939$)، وهذا يعني أن حجم الأموال المتاحة للتوظيف في المصارف الإسلامية قد فسر ما مقداره (٩٣,٩٪) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (١٢٣,٠١٦) عند مستوى ثقة ($Sig = 0,000$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (١١,٠٩١)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0,000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين حجم الأموال المتاحة للتوظيف وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية".

من خلال اختبار الفرضيات فقد أظهرت الفرضيات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (التسهيلات المصرفية، الاحتياطات النقدية، الودائع، الأموال المتاحة للتوظيف) والمتغير التابع (عرض النقد) مما يظهر أثر التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنوك الإسلامية الأردنية في عرض النقد، ولكن يبقى مدى هذا التأثير محدوداً في ظل الصبغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية الأردنية والتي تمتاز بالطبيعة السلعية بعيداً عن مبدأ المداينات ووجود طرفين مقرض ومقرض كما هو الحال لدى البنوك التقليدية فهو بذلك يشارك في زيادة الإنتاج السلعي من خلال توظيف ودائعه في عمليات إنتاج حقيقية، فيصبح لدينا توازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي وحدوث التضخم وبقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية، على عكس البنوك الربوية التي تعتمد بشكل كبير على القروض في توظيف مواردها، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في التيار النقدي دون السلعي وحدوث ظاهرة التضخم.

٥. نتائج الدراسة ومناقشتها

تمثل البنوك الإسلامية الأردنية جزءاً من الجهاز المصرفي الأردني وتمارس عملها المصرفي من حيث قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية التي من شأنها التأثير في العرض النقدي، ويتم ذلك من خلال عدد محدد من صبغ التمويل الإسلامي ولكن بحسب الطبيعة السلعية لهذه الصبغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية تجعل عملية اشتقاق النقود في المصارف الإسلامية عملية محدودة جداً حيث تجعل عملية اشتقاق النقود والتوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج مما يساعد على التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي.

٦. التوصيات

١. مساهمة السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي بمساعدة البنوك الإسلامية على تفعيل أدوات وصبغ التمويل الإسلامية الأخرى التي لا تشكل أهمية نسبية من محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الإسلامية كالمشاركة والمضاربة لما تحتويه من مخاطر عالية مثل تقديم الضمانات الكافية من قبل السلطات النقدية في حال التعدي والتقصير من قبل المشاركين أو المضاربين لما لهذه الصبغ من دور إيجابي في عملية التأثير في المعروض النقدي دون إحداث اختلالات في الوضع الاقتصادي كالتضخم.
٢. إيجاد أدوات سياسة نقدية غير تقليدية لإدارة المعروض النقدي والتحكم بحجم التوسع النقدي وتتفق وأهداف النظام النقدي الإسلامي والذي من شأنه إحداث التوازن بين التيار السلعي والنقدي بحيث تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي وحاجته لهذه النقود.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- أبو زيد، محمد عبد المنعم. (٢٠٠٠). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية (ط ١). القاهرة، مصر: المعهد العالي للفكر الإسلامي.
- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم. (٢٠١٥). السياسة النقدية نظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي (ط ١). إربد، الأردن: دار عالم الكتب الحديث.

- أحمد، عبد الرحمن يسري. (٢٠١٧). دور النقود في عززة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمويل إسلامي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، ٣٠ (٣).
- إرشيد، محمود عبد الكريم. (٢٠٠٧). *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية* (ط ٢). عمان، الأردن: دار النفائس.
- أفندي، محمد علاء الدين. (١٩٧٩). *تكملة حاشية ابن عابدين* (ط ١). بيروت، لبنان: دار الفكر.
- البلتاجي، محمد. (٢٠١٥). نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المراجعة، المضاربة، المشاركة)، نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية [ندوة]. دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي.
- البنك العربي الإسلامي الدولي. <http://www.iiabank.com.jo>.
- بنك صفوة الإسلامي (٢٠١٨)، ٢٠١٩. (التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ م، ٢٠١٩ م).
- حشيش، عادل أحمد. (١٩٩٢). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
- حماد، نزيه. (١٩٩٣). *معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء* (ط ١). المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- حمود، سامي حسن. (١٩٧٦). *تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية* (ط ١). مكتبة دار الاتحاد العربي.
- خربوش، حسني، ومحمد العبادي. (٢٠٠٤). تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني (دراسة ميدانية). مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، ١٩ (٢)، ٢٣٤-٢١٥.
- الخصيري، محسن أحمد. (١٩٩٠). *البنوك الإسلامية*. القاهرة، مصر: دار الحرية.
- خلف، فليح حسين. (٢٠٠٦). *البنوك الإسلامية* (ط ١). إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- دنيا، شوقي أحمد. (١٩٩٠). *الجعالة والاستصناع "تحليل فقهي"*. البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
- الربابعة، عدنان وكيوان، تسنيم. (٢٠١٨). بحث توليد النقود في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية. مجلة الجامعة الأردنية، ٤٥ (٢)، ١٨٩.
- سليمان، محمد جلال. (١٩٩٦). *الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية* (ط ١). المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد. (١٩٩٥). *شرح فتح القدير* (ط ١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- السبهاني، عبد الجبار حمد. (٢٠٠٧). *الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً* (ط ١). إربد، الأردن: مطبعة حلاوة.
- شاهين، علي عبد الله. (٢٠٠٧). *العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي* (دراسة فكرية تحليلية). مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، ١٥ (٢).
- شبير، محمد عثمان. (١٩٩٨). *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي* (ط ٢). عمان، الأردن: دار النفائس.
- الشمري، ناظم محمد. (١٩٨٨). *النقود والمصارف*. الموصل، العراق: دار الكتب للنشر.
- شيخ عثمان، عمر محمد فهد. (٢٠٠٩). *إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- الطيبار، عبد الله محمد. (١٩٨٨). *البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق* (ط ١). السعودية: نادي القصيم الأدبي.
- عاشور، يوسف حسين. (٢٠٠٣). *مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية* (ط ٢).
- طباييه، سليمه. (٢٠١٦). *إدارة المصارف الإسلامية* (ط ١). عمان، الأردن: مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية (رماح).
- عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل إبراهيم. (٢٠٠٦). *إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية* (ط ١). عمان، الأردن: دار وائل.

- عبد الله، خالد أمين، وسعيفان، حسين سعيد. (٢٠٠٨). *العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة* (ط ١). عمان، الأردن: دار وائل.
- عبد الله، عقيل جاسم. (١٩٩٤). *النقود والمصارف* (ط ١). بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- عشيش، حسن سمير. (٢٠١٠). *التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك*. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر.
- العطيات، يزن خلف سالم. (١٩٩٠). *تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- عيسى، موسى آدم. (١٩٩٠). *التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الإسلامي "دراسة نظرية مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي"* [بحث مستل من رسالة دكتوراه]. جامعة أم القرى، السعودية.
- الغريب، ناصر. (١٩٩٦). *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل* (ط ١). القاهرة، مصر: دار أبوللو.
- فليح، حسن خلف. (٢٠٠٦). *النقود والبنوك*. إربد، الأردن: دار عالم الكتب الحديث للنشر.
- قرصية، صبحي تادرس وبكري، كامل عبد المقصود. (١٩٧٩). *النقود والبنوك والتجارة الخارجية*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرفية.
- الكفراوي، عوف محمد. (٢٠٠١). *البنوك الإسلامية "النقود والبنوك في النظام الإسلامي"*. الإسكندرية، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
- المالقي، عائشة الشرفاوي. (٢٠٠٠). *البنوك الإسلامية* (ط ١). الرباط، المغرب: المركز الثقافي العربي.
- المادة ١٢٤، *مجلة الأحكام العدلية*.
- الموسوي، حيدر يونس. (٢٠١١). *المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية*. عمان، الأردن: دار البيازوري للنشر.
- محارب، نبيل سدر. (د. ت). *النقود والمؤسسات المصرفية*. القاهرة، مصر: مكتبة النهضة.
- مصرف الراجحي. <http://www.alrajhibank.com.jo>.
- النجار، فايق. (١٩٩٧). *التحليل الائتماني "مدخل اتخاذ القرارات"* (ط ١). مطبعة بنك الإسكان.
- الخياط، عبد العزيز والعيادي، أحمد. (٢٠٠٤). *فقه المعاملات وصيغ الاستثمار* (ط ١).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (٢٠٠٨). *معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ٤*.